

فادة ٢ - تعدل المادة التاسعة من القانون سالف الذكر
على الوجه الآتي :

"يحدد وزير التجارة والصناعة بموافقة مجلس الوزراء الرسوم الخاصة
بالقيد في سجل المصادر وتدوين البيانات فيه أو تبدلها وكذلك رسوم
الفحص والظلم وتسليم المستخرجات والشهادات ورسوم الأرضية عند
التخصيص باستعمال أرض مكتب مراقبة الصادرات".

فادة ٣ - تعدل وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به
من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

فامر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويتنفيذ كقانون من قواين الدولة ما

صدر بقرار القبة في ١٠ شعبان سنة ١٣٦٨ (٧ يونيو سنة ١٩٤٩)

فاروق

فامر حضرة صاحب البلالة

وزير التجارة والصناعة

رئيس مجلس الوزراء

فهدوح لياض

براهيم عبد المادي

الاسم

رسوم

تعيين عضوين بمجلس الشيوخ

فعلن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ من الدستور

لوعى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٦

لوعى المرسوم الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١

لبناء على ما عرضه طبقاً مجلس الوزراء

لستنا بما هو آت :

فادة ١ - الذين عضوا في مجلس الشيوخ كل من :

شمس الدين عبدالنبار باشا في محل الذي خلا بوفاة المرحوم محمد نجيب
الغرايبلي باشا

شيخ محمود مدغراوب في محل الذي خلا بوفاة المرحوم حسن صادق باشا.

فلازج

قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٩

بتعدل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥
الخاص ببعض التدابير المتعلقة بشؤون الأمن العام

فعلن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

فادة ١ - تجيئ العمل بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥
الخاص باستمرار العمل ببعض التدابير المتعلقة بشؤون الأمن العام وذلك
فيما يتعلق بأحكام الأسر المحتل (فنال) رقم ٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر
في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٥ والخاص بفرض قيد على الصيد أو التزمه
أو الاقراب من الشاطئ في المياه الإقليمية المصرية .

فادة ٢ - تعدل وزير التجارة والصناعة والداخلية تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

فامر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويتنفيذ كقانون من قواين الدولة ما

صدر بقرار القبة في ١٠ شعبان سنة ١٣٦٨ (٧ يونيو سنة ١٩٤٩)

فاروق

فامر حضرة صاحب البلالة

وزير التجارة والصناعة وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

فهدوح لياض بraham عبد المادي

قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٩

بتعدل بعض أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بمراقبة
 الصادرات الحاصلات الزراعية

فعلن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

فادة ١ - كضاف إلى المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠،
الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية فقرة جديدة بالنص الآتي:
"ويجب على المصدر أو من يمثله قانوناً أو وكيلاً تفصيلية (الستديك)
بحسب الأ- وآل أن يطلب تدوين أي تبدل يطرأ على البيانات المقيدة
في سجل المصدرين وذلك طبقاً للأوضاع وفي الموارد الآتى يقرها وزير التجارة
والصناعة".